

سلسلة
الشرق الأوسط

الإصلاح في سوريا:
التأرجح بين النموذج
الصيني و تغيير النظام

أوراق
كارنيغي

الديمقراطية وسيادة القانون



CARNEGIE ENDOWMENT
for International Peace

رقم 69
يوليو/ تموز 2006

© 2006 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يُمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840

www.CarnegieEndowment.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي www.CarnegieEndowment.org/pubs. يتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة. للحصول على نسخة، أرسل طلباً عبر البريد الإلكتروني على العنوان الآتي: pubs@CarnegieEndowment.org.

أوراق كارنيغي

"أوراق كارنيغي" عبارة عن أبحاث جديدة من إعداد الباحثين في المؤسسة ومعاونيهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة أنيية ومقتطفات أساسية من أبحاث أكبر يجري العمل عليها. نُرحب بتعليقات القراء. يمكنكم أن تبعثوا برسائلكم إلى "مشروع الديمقراطية وسيادة القانون" على العنوان البريدي المدون أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني: pubs@CarnegieEndowment.org.

حول هذه الورقة

تدرس "سلسلة الشرق الأوسط" التي أطلقها "برنامج الديمقراطية وسيادة القانون" التركيبة الحكومية والإصلاح السياسي في البلدان المختلفة في المنطقة. للاطلاع على أبحاث أخرى في السلسلة، انظر www.CarnegieEndowment.org/pubs.

المحتويات

5.....	النظام السياسي السوري
5.....	بشار الأسد والمآزق الخارجي-الداخلي
8.....	تقويم الإصلاحات في عهد بشار الأسد
10.....	جهود النظام
12.....	معارضة منقسمة
13.....	أولويات الإصلاح
13.....	إلغاء القانون العرفي
13.....	تعزيز القضاء ودولة القانون
14.....	إلغاء الاحتكار الذي يتمتع به "حزب البعث"
14.....	انتخابات تنافسية
14.....	تغيير قوانين الأحزاب
14.....	تغيير ميزان القوى بين السلطين التنفيذية والتشريعية
15.....	التممية الاجتماعية والاقتصادية
15.....	العوائق أمام الإصلاح الديمقراطي
17.....	سيناريوهات مستقبلية
17.....	السيناريو الأول: بقاء النظام
18.....	السيناريو الثاني: إعادة صوغ النظام
18.....	السيناريو الثالث: انهيار النظام
19.....	الخيارات المتاحة أمام المجتمع الدولي
20.....	ترويج الإصلاح الديمقراطي
21.....	تفادي النزاع وعدم الاستقرار
22.....	هوامش

تتأرجح مسألة الإصلاح السياسي في سوريا بين إصلاح المؤسسات السياسية وإزاحة نظام معيّن من السلطة، ويشترك فيها فاعلون من الداخل و الخارج على السواء. يتعرّض نظام بشار الأسد لضغوط من المواطنين السوريين الذين يرغبون في نظام سياسي مختلف وقيادة مختلفة. كما يتعرّض لضغوط من الولايات المتّحدة التي تريد من سوريا تغيير سياستها في المنطقة: الحد من التداخل في الشؤون اللبنانية، خفض دعمها للمجموعات الفلسطينية، وبذل جهود أكبر لمنع تسلّل الإسلاميين الراديكاليين إلى العراق. نتيجةً لذلك، من المستحيل أن يفصل تماماً بين عملية الإصلاح السياسي الداخلية والضغوط الخارجية. فهما متداخلتان أكثر بكثير ممّا هو عليه الحال في أيّ بلد آخر في المنطقة ما عدا العراق، والتحليل الآتي يعكس هذا التداخل.

داخلياً، موضوع الإصلاح السياسي مدرّج على جدول الأعمال منذ يوليو/تموز 2000 عندما خلف بشار الأسد والده حافظ. سعى بشار إلى استخدام الإصلاحات لترسيخ نفوذه السياسي أمام الركود الاقتصادي ومعدّلات البطالة والفقر المرتفعة والتشنّجات الاجتماعية. وبعد عام 2003، شهد النظام أيضاً صراعات داخلية حول السلطة وتدهورت علاقاته بسرعة مع الولايات المتّحدة. وإذ طلبت الولايات المتّحدة من سوريا العمل بحسب ما تملّيه المصالح الأميركية في المنطقة، أقرّت أولاً "قانون محاسبة سوريا واحترام سيادة لبنان" عام 2003 ثم عملت على صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي تحت الرقم 1559 يدعو إلى انسحاب القوّات السورية من لبنان والتوقّف عن دعم "حزب الله". وبدورها شجّعت هذه الضغوط الخارجية قوى المعارضة السورية أكثر فأكثر على تكثيف مطالباتها بالإصلاح السياسي والعمل معاً لتطبيقه.

لكنّ الإصلاحات كانت محدودة. ردّ النظام على الضغوط الخارجية بتأجيج المشاعر القومية والمعادية للغرب، مقنعاً معظم السوريين بأنّ الولايات المتّحدة وحلفاءها مهتمّون بالسيطرة على الشرق الأوسط وليس بالتطوّر السياسي في سوريا. وعمد بشار الأسد أيضاً إلى كبح برنامج الإصلاح السياسي والتركيز أكثر فأكثر على الإصلاح الاقتصادي قائلاً إنّه يسعى إلى تطبيق إصلاحات "على الطريقة الصينية"، والتي يصفها بأنّها عبارة عن تغيير اقتصادي بطيء وتدرجي يُطبّق مع الحفاظ على الاستقرار السياسي. وقد عزّز النظام موقعه عبر تضيق الائتلاف الحاكم وقمع المعارضة، لكنّه اكتسب بعض الدعم الشعبي من خلال خطابه المعادي للغرب.

تستطيع الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي المساعدة على تغيير هذه الصورة القائمة من الركود السياسي، لكنّ القيام بذلك يتطلّب تغييراً كبيراً في السياسات القائمة. يجب أن ينتقل الغرب من التركيز على المطالبات بإجراء تغييرات في السياسات السورية في المنطقة إلى المطالبة بتطبيق إصلاح داخلي. ويجب أن يركّز أيضاً على تأمين دعم مباشر لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد السكّان. من شأن سياسة غربية تدعم الإصلاح السياسي الداخلي والتنمية الاقتصادية أن تساعد على الحدّ من النظرة السائدة في البلاد بأنّ الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي لا يابهران لمصالح السوريين ويهتمّان فقط بالدفاع عن مصالحهما حتّى ولو عنى ذلك دعم نظام قمعي. من أجل الحؤول دون تفاقم الإحباط والتهكّمية المتفشّيين بين السوريين حيال الغرب، ينبغي على الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي تركيز جهودهما على خطوات صغيرة يمكن تحقيقها: إدخال تحسينات في حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية، وليس نشر الديمقراطية دفعةً واحدة.

النظام السياسي السوري

يستمدّ النظام الحالي في سوريا أصوله المؤسسية من الانقلاب البعثي عام 1963 ودستور 1973 اللذين ثبتتا الدور القيادي لـ"حزب البعث". لكن سرعان ما أنشأ حافظ الأسد الذي ارتقى إلى السلطة في انقلاب داخلي عام 1970، قاعدة سلطة موازية في نظامه. سعى أولاً إلى توسيع الدعم له من خلال تأمين مساحة لنخب الأعمال القديمة والسماح للأحزاب الصغيرة والضعيفة بالاضطلاع بدور ضئيل في "الجبهة التقدمية الوطنية" التي يسيطر عليها "حزب البعث". لكن في نهاية عهده، بدأ يعتمد أكثر فأكثر على الأقلية العلوية وشبكة شخصية من المؤيدين، مقوضاً مؤسسات الدولة و"حزب البعث".

كان الصراع بين المؤسسات الرسمية وقاعدة السلطة الشخصية واضحاً جداً عندما تولّى بشار الأسد الرئاسة بعد وفاة والده في يونيو/حزيران 2000. منحه البرلمان و"حزب البعث" دعمهما، فعُدّل الدستور للسماح له بشغل المنصب على الرغم من صغر سنه؛ وسمّي للرئاسة ومُنح الرتبة العسكرية الأعلى وعُيّن رئيساً لـ"حزب البعث". لكنّ العنصر الأهمّ في ارتقائه إلى السلطة كان أنه ابن الرئيس السابق. فقد قال عضو رفيع المستوى في القيادة القطرية لـ"حزب البعث": "الرفيق الدكتور بشار الأسد... ولد وترعرع في منزل القائد الراحل وتعلّم في مدرسته وشرب من النبع المتدفّق لحكمته ومعرفته وأخلاقياته وإيمانه بقضايا الوطن والشعب والتزامه أهداف الأمة". في نظام كانت فيه العلاقات الشخصية وهيكلية السلطة غير الرسمية أهمّ بكثير من الهيكليات الحكومية الرسمية أو مؤسسات "حزب البعث"، اعتُبر أنّ بشار هو الشخص الأنسب لمتابعة إرث والده. ولا شكّ في أنّ افتقار الرئيس الشاب إلى الخبرة، وقاعدته السياسية غير المتطورة شكلاً أيضاً عنصراً لصالح الحرس القديم التوّاق إلى الحفاظ على نفوذه.

بشار الأسد والمآزق الخارجي-الداخلي

بدأ بشار الأسد عهده الرئاسي مع حدّ أدنى من النيّات الحسنة داخلياً ودولياً على السواء. لكن في غضون سنوات قليلة، فقد الكثير من الدعم الداخلي وتورّط في علاقة أكثر عداوة مع الولايات المتحدة وفرنسا، وبدرجة أقلّ مع بلدان أوروبية أخرى. كان نبذ سوريا على الساحة الدولية وركودها الداخلي نتيجة مزيج من السياسات الفاشلة التي طبّقها النظام والظروف الدولية المتغيّرة بسرعة.

داخلياً، حظي بشار بفترة سماح في البداية. تمتّع بدعم الحزب والعديد من عناصر الحرس القديم من عهد والده. وكذلك قدّم السوريون من خارج أروقة السلطة دعماً حذراً مقابل التحرر السياسي المرتقب.

وبالفعل، تمتعت سوريا بانفتاح سياسي وجيز مع ازدهار المنتديات السياسية التي تقودها المعارضة وتناقش الإصلاح السياسي والاقتصادي على السواء. أحيا التوهج السياسي لـ"ربيع دمشق" الآمال بأن يتمكّن الرئيس من حشد الدعم والحماسة الكافيين للوقوف في وجه الشخصيات المتشدّدة والمناهضة للإصلاح داخل النظام. بحلول

أغسطس/آب 2001، زادت تحركات المعارضة من توتر الحرس القديم داخل النظام، وفي الوقت نفسه، كان قد بدأ يتضح أنّ المعارضة هي في نهاية المطاف أضعف من أن تشكل عنصر توازن حقيقياً في مواجهة القوى المتشدّدة. اقترب بشار بحذر من مواقف الحرس القديم ووضع حدّاً لـ"ربيع دمشق".

في البداية، رحّب المجتمع الدولي أيضاً بوصول بشار الأسد إلى الرئاسة. سعت الولايات المتحدة إلى الحصول على فرصة لتحسين العلاقات الأميركية-السورية التي ساءت في التسعينيات عندما قوّضت المفاوضات السورية-الإسرائيلية المتقطّعة وغير الناجحة تحت الوصاية الأميركية، الثقة بين الإدارتين السورية والأميركية. بدأ تفاؤل الولايات المتحدة حيال الرئيس الشاب مبرّراً في الأشهر الأولى التي أعقبت 11 سبتمبر/أيلول 2001، عندما أبدت سوريا استعداداً للتعاون في المبادرات الآيلة إلى مكافحة الإرهاب. وأظهر الأوروبيون أيضاً دعماً للرئيس الجديد وسعوا إلى إحراز تقدّم على المسار السوري في مجال الاتّفاقات بين الاتّحاد الأوروبي وبلدان المتوسط. وأعطى الفرنسيون في شكل خاص دعماً قوياً للحكومة الجديدة، حتّى إنهم أرسلوا فريق مستشارين لتقديم المشورة حول الإصلاحات الإدارية عام 2003.

قوّضت الظروف الإقليمية والداخلية المتغيّرة النيات الحسنة تجاه النظام السوري. في مواجهة التشنّجات الداخلية والأزمات الإقليمية، اتّخذ بشار الأسد موقفاً قيادياً في المنطقة ضدّ الغرب، مطلقاً نداءات حادّة للهجة تعارض "العدوان" الذي تشنه قوّات الائتلاف على العراق. نتيجة لذلك، تدهورت العلاقات الأميركية-السورية. كان بعض القادة في الكونغرس الأميركي يسعون منذ وقت طويل لممارسة ضغوط على سوريا، غير أنّ الإدارة الأميركية رفضت الإذعان لهم وأقنعتهم بوضع مسودة قانون محاسبة سوريا على الرفّ قبل عرضه على التصويت عام 2002. لكن مع تدهور الظروف الإقليمية نتيجة الاضطرابات المتزايدة في العراق والانتفاضة المستمرة في الضفّة الغربية وقطاع غزة، غيرت إدارة جورج دبليو بوش موقفها. في 3 مارس/آذار 2003، وفي موقف مغاير لمواقفه السابقة، وصف وزير الخارجية الأميركي كولن باول القوّات السورية في لبنان بـ"جيش الاحتلال"، وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، أعلن أنّه ينبغي على سوريا أن تضع حدّاً لـ"دعمها المباشر للمجموعات الإرهابية ونظام صدام حسين المحتضير".

بحلول خريف 2003، دعمت إدارة بوش "قانون محاسبة سوريا واحترام سيادة لبنان" الذي أدان دعم سوريا للإرهاب واحتلالها للبنان وتطوير برنامج أسلحة دمار شامل. وأعطى هذا القانون أيضاً الرئيس بوش لائحة بالعقوبات الاقتصادية والديبلوماسية التي يستطيع فرضها على سوريا إلى أن تلتزم ببندوه. ثمة ثلاث نقاط مهمّة في هذا القانون: أولاً، الضغوط التي أدت إلى إصداره، نصّ القانون في ذاته الذي ركّز على العلاقات الخارجية لسوريا، واشترط تحقيق تقدّم في "المفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا"² وليس فقط تقدّم على الجبهات المذكورة آنفاً، من أجل السماح للرئيس الأميركي بتقديم المساعدة إلى سوريا. على الرغم من الخطاب الأميركي المتزايد عن ترويج الديمقراطية في الشرق الأوسط، لم يأت القانون على ذكر الديمقراطية أو حقوق الإنسان في سوريا. ثانياً، كانت العقوبات الاقتصادية والديبلوماسية على سوريا ذات تأثير فعلي محدود. لطالما وُضعت سوريا على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، وتقتصر علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة على الحد الأدنى. إلّا أنّ القانون، وهذه هي النقطة الثالثة، كان مؤلماً جداً للنظام الذي رأى فيه مؤشراً عن

عزل سوريا من المجتمع الدولي الأوسع واعتبر أنّ من شأنه أن يؤمّن قاعدة لاتّخاذ مزيد من الإجراءات الجديّة في المستقبل.

وقد كان على حقّ. استمرّت الولايات المتّحدة في حشد دعم دولي لجهودها الآيلة إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري، لا سيّما من فرنسا. بحلول الثاني من سبتمبر/أيلول 2004، عملت الولايات المتّحدة وفرنسا معاً من أجل صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي يحمل الرقم 1559 وينصّ على انسحاب سوريا من لبنان ونزع سلاح كلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان وإجراء انتخابات حرّة وعادلة بعيداً من أيّ تدخّل أجنبي (المقصود سوري). ردّت دمشق على القرار بدعم تمديد ولاية الرئيس اللبناني المدعوم من سوريا، إميل لحود، مزدريّة مطالب الأمم المتّحدة (والولايات المتّحدة).

وزادت حدّة التشنّجات بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في 14 فبراير/شباط 2005، حيث حامت الشبهات حول سوريا بأنّها هي التي أصدرت الأوامر بتنفيذ العمليّة. انتهزت الولايات المتّحدة وفرنسا الفرصة لدعوة سوريا إلى سحب قوّاتها من لبنان، وشجّعت القوى المناهضة لسوريا في لبنان على التحرك. سحبت سوريا جنودها على وقع "ثورة الأرز" (الثورة المدنية التي أعقبت اغتيال الحريري) مع تظاهراتها الحاشدة المناهضة لسوريا في بيروت. زاد تحقيق الأمم المتّحدة في الاغتيال وتورّط الحكومة السورية المحتمل فيه، بقيادة دنليف ميليس، من الضغوط على النظام. في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2005، حمل تقرير ميليس الأوّل مسؤولين سوريين رفيعي المستوى مسؤوليّة الاغتيال، ونصّ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1636 الصادر في 31 أكتوبر/تشرين الأوّل على فرض عقوبات على الأفراد المشتبه في تورّطهم باغتيال الحريري. خشي السوريون فرض عقوبات عليهم وإنزال مزيد من العقاب بهم. ولم ينحسر التوتر إلا قليلاً عندما برزت تساؤلات حول موثوقيّة الشهود الذين ذكرتهم اللجنة، ولم يستطع تقرير لجنة التحقيق الدولية الثاني الصادر في 10 ديسمبر/كانون الأوّل أن يكون حاسماً بشأن التورّط السوري.

كانت للضغوط الدولية على سوريا التي مارستها الولايات المتّحدة وفرنسا والأمم المتّحدة انعكاسات مهمّة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في سوريا وكذلك على السياسة الداخلية. تدهورت الأوضاع الداخلية إلى حدّ كبير منذ الاجتياح الأميركي للعراق الذي وضع حداً للتدابير الاقتصادية المؤاتية بين سوريا والعراق. وقد دفع الاستياء الشعبي الناجم عن تدهور الوضع الاقتصادي، بالحكومة إلى إسكات النقاشات الداخلية وحصر مجال التركيز في النقاشات التي سُمح لها بأن تستمرّ، على المسائل الضيقة للسياسة الاقتصادية بدلاً من المسائل الواسعة النطاق للإصلاحات السياسية.

كانت النتيجة النهائية لهذه الورطة التي فرضتها التطوّرات الخارجية والداخلية تضيق قاعدة السلطة المحيطة ببشار الأسد. فقد أقال هذا الأخير العديد من الأشخاص الذين كانوا يتولّون مناصب بارزة في عهد والده. كانت لعدد كبير من أعضاء "الحرس القديم" الذين وضعهم بشار ومعاونوه المقربون جانباً، مناصب في الأجهزة الأمنية والاستخبارية. حتّى اللاعبين الأساسيين أمثال رئيس جهاز الاستخبارات بهجت سليمان ورئيس الاستخبارات

العسكرية حسن خليل ورئيس شعبة الأمن السياسي عدنان بدر حسن ونائب الرئيس عبد الحليم خدام خسروا مناصبهم. وكذلك خسر قادة قدامى في "حزب البعث" نفوذهم في الأعوام الأخيرة. نتيجة لهذه التغييرات وسواها، أصبحت السلطة مركزة أكثر فأكثر في يد ما يُعرف بـ"الثالوث": بشار الأسد وشقيقه ماهر (قائد الحرس الجمهوري) وصهره آصف شوكت (رئيس جهاز الأمن العسكري). لكن كلما ضاق الائتلاف أكثر، اتسعت قاعدة المعارضة.

تقويم الإصلاحات في عهد بشار الأسد

على الرغم من تركّز الاهتمام على التطوّرات الأخيرة الأكثر دراماتيكية في سوريا، لا سيّما دورها في لبنان وتزايد حدة التشنّجات مع الولايات المتّحدة والمجتمع الدولي، شرع النظام والمعارضة على السواء في محاولة أقلّ وضوحاً لإحداث بعض التغييرات في الداخل. ركّز النظام في شكل خاص على الإصلاحات الاقتصادية والإدارية مقدّماً إياها على التغيير السياسي. وحاولت قوى المعارضة إعادة تنظيم نفسها للتعاطي بطريقة أفضل مع الظروف الجديدة.

لكن لا الخطوات التي اتخذها النظام ولا الجهود التي تبذلها المعارضة استطاعت حتى الآن أن تحقق نتائج مهمّة من حيث تغيير توزيع القوى في سوريا وجعل النظام خاضعاً لتفويض شعبي. في شكل عام، كانت الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة في الميدان الاقتصادي وبدرجة أقلّ في الميدان السياسي شكلية أكثر منها فعلية. فنظراً في شكل خاص إلى التشنّجات الاجتماعية في سوريا وإلى كون النظام في يد أقلية، والمثال الذي يقدمه العراق المجاور عن العنف المذهبي، تتردّد نخب النظام - وكذلك العديد من السوريين العاديين - في رؤية الإصلاحات تتقدّم بسرعة كبيرة خوفاً من زعزعة الاستقرار. بناءً عليه، من غير المحتمل أن تروّج الإصلاحات البطيئة المطبّقة حتى تاريخه عملية ديمقراطية تدريجية من أعلى الهرم، على الرغم من أنّه قد تترتّب عنها نتيجة غير مقصودة تتمثّل في زيادة احتمال الانهيار الكامل للنظام البعثي. في المقابل، الاحتمال كبير بأن تعزّز الخطوات التي تتخذها المعارضة القوى المؤيِّدة للديمقراطية. لكن حتى هذه التغييرات يجب عدم المبالغة في تعظيم شأنها ولا فكرة أنّ من شأن انهيار النظام أن يؤدي إلى ولادة نظام ديمقراطي موالٍ للغرب.

جهود النظام

الإصلاحات الاقتصادية والإدارية. على غرار عدد كبير من الحكومات العربية الأخرى في هذه المرحلة، لا ينفرد النظام السوري من التغيير، لا سيّما في ما يتعلّق بالاقتصاد والأجهزة الإدارية، لكنّه يريد أن تتمّ هذه الإصلاحات ببطء وهدوء بدون فقدان السيطرة السياسية. يسعى المسؤولون الحكوميون صراحةً إلى محاكاة النموذج الصيني في الإصلاح حيث روّجت الحكومة الإصلاح الاقتصادي والتحديث في قطاعات عدّة مع الاحتفاظ بالسيطرة السياسية الكاملة. والسوريون مصمّمون على تقادي تجارب أوروبا الشرقية والاتّحاد السوفياتي السابق حيث

تكاثرت الفسحات السياسية المتواضعة بسرعة وأدت إلى انهيار الأنظمة. فهم يعتبرون أن سوريا تحتاج إلى ترويج النمو الاقتصادي بدون التضحية بالاستقرار السياسي.

كانت عملية الإصلاح الاقتصادي والإداري حقيقية وحتى دراماتيكية إلى درجة معينة. في الأعوام الخمسة الماضية، شهدت سوريا إنشاء مصارف وجامعات، وخفوضات كبيرة في الرسوم الجمركية وتوسيع فرص الاستثمارات الأجنبية. في الواقع، وقّع أكثر من 134 قانوناً ومرسوماً رئاسياً لإصلاح النظام الاقتصادي والإداري في عام 2005 وحده. ويظهر تركيز الرئيس على الإصلاح الاقتصادي في اختياره شخصياً عبدالله دردري رئيساً لـ"لجنة التخطيط" السورية المستقلة في مرحلة أولى ثم تعيينه لاحقاً نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وهو منصب مستحدث. عزز دردري القطاع الخاص على حساب القطاع العام، وهذا تغيير مذهل بالنسبة إلى النظام البعثي الاشتراكي التوجه. في الواقع، في يونيو/حزيران 2005، أكد مؤتمر "حزب البعث" أن سوريا سوف تطوّر "اقتصاد سوق اشتراكياً"، ودارت نقاشات جدية حول تقليص القطاع العام في المستقبل وما قد ينجم عنه من ارتفاع في معدلات البطالة.

استطاعت هذه الإصلاحات إلى حدّ ما أن تخفّف من سيطرة الحكومة على الاقتصاد وتؤمّن مساحة أكبر لنموّ القطاع الخاص. لكن ليس هناك ما يوحي بأنّ نموّ القطاع الخاص غير توازن النفوذ السياسي في البلد، فخلق قوى سياسية جديدة مستقلة عن الحكومة أو حفز درجة أكبر من التعددية السياسية. على النقيض، وكما هو الحال غالباً في البلدان التي تسعى إلى إصلاح الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية، يخلق القطاع الخاص الذي يعاد إحيائه احتكارات جديدة يسيطر عليها أعضاء النخبة الحاكمة، وليس وسائل يستطيع من خلالها لاعيون جدد كسب ثروة ونفوذ سياسي. علاوة على ذلك، لم تُطبّق بعد الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها أن تولّد التأثير الأكبر مثل تقليص حجم القطاع العام إلى حدّ كبير.

الإصلاحات السياسية. أعلنت الحكومة عن إصلاحات سياسية عدّة في الأعوام الخمسة الماضية، لكنّ هذه الإصلاحات، وبالدرجة المحدودة التي طبّقت بها، أدت إلى ترسيخ سلطة النظام وليس تقويضها. ومن بين الإصلاحات المعلن عنها كانت دعوات إلى التمييز بوضوح أكبر بين الحكومة و"حزب البعث"، وقرار السماح بصدور وسائل إعلام مطبوعة خاصّة. ووعدت الحكومة أيضاً بسنّ قانون جديد لتنظيم الأحزاب السياسية لكنّها لم تفعل ذلك بعد. كما أنّها لم تتجاوب مع مطلب أساسي للمعارضة، وهو رفع حال الطوارئ المطبّق منذ عام 1963.

يعطي مؤتمر "حزب البعث" في يونيو/حزيران 2005 مثلاً ممتازاً عن الحدود الضيقة للإصلاح السياسي في عهد بشار الأسد. عُقد المؤتمر مباشرة بعد انسحاب القوّات السورية من لبنان وسبقه جدل استثنائي بين المتشدّدين والمصلحين. اعترض عدد كبير من الأعضاء في الحزب على الطريقة التي انتخبت بها فروع الحزب مندوبيها، ما أرغم الهيئة الأساسية في "حزب البعث"، القيادة القطرية، على السماح لأكثر من مئة مندوب غير منتخب المشاركة في المؤتمر. غير أنّ نتائج المؤتمر خيبت الآمال إلى حدّ كبير بالنسبة إلى من يسعون إلى الإصلاح.

أعلن الرئيس بشار الأسد على الملأ أنه لن يكون هناك تغيير سياسي كبير في المدى القريب: لن يكون هناك إصلاح دستوري واسع النطاق، ولا تنازل عن دور "حزب البعث" القيادي في الدولة، ولا انفتاح حقيقي على أحزاب المعارضة لا سيما "الإخوان المسلمين". في ما يبدو وكأنه تركيز على النقطة الأخيرة، اعتقل أعضاء من "منتدى جمال الأتاسي"، آخر ما تبقى من الفسحة السياسية التي أتاحها "ربيع دمشق"، بسبب قراءتهم لرسالة من "الإخوان المسلمين" قبل وقت قصير من انعقاد المؤتمر.

وعد المؤتمر أن يمضي العمل قدماً على قانون منتظر منذ وقت طويل لتنظيم الأحزاب السياسية، لكنّ مسودة القانون الجديدة جاءت مخيبة للآمال. فهي تنصّ على وجوب أن تكون الأحزاب الجديدة "حليفة البعث أو يؤسسها البعث أو صديقة له"³. يجب أن يكون مؤسسو الحزب فوق الخامسة والثلاثين من العمر، ويكون سجلهم العدلي نظيفاً، ويتمّ التثبت من تأييدهم لثورة 8 مارس/آذار البعثية. فعلياً تمنع هذه المسودة المعارضين من تشكيل أحزاب جديدة. كما أنه لا يمكن الأحزاب أن تكون مستندة إلى هويّات دينية أو مذهبية أو قبلية، ولا يمكنها أن تكون قد عملت في سوريا قبل عام 1963 (وحده "حزب البعث" و"الحزب السوري القومي الاجتماعي" و"الحزب الاشتراكي" معفية من الشرط الأخير). يحول هذا دون منح "الإخوان المسلمين" أو الأحزاب القومية الكردية ترخيصاً قانونياً. والعائق الإضافي في ما يخص تشكيل الأحزاب هو فرض وجود عشرة أعضاء مؤسسين وخمسمئة عضو على الأقلّ في المؤتمر التأسيسي. بحسب مسودة القانون، قرار منح رخصة لحزب جديد هو في يد لجنة تضمّ رئيس مجلس الشورى ووزير العدل والداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب - وجميعهم بعثيون - وثلاثة قضاة مستقلين. أخيراً، حتّى الأحزاب المرخّصة ستكون أقلّ حظوة بكثير من "حزب البعث" الحاكم: لا يمكنها الحصول على أموال أجنبية ولا حشد دعم خارج البلاد، حتّى في أوساط الجالية السورية؛ ولا يمكنها أن تنشط في الأماكن الدينية أو تستعمل الإعلام المملوك من الحكومة للبروباغندا (مع أنه يمكنها إصدار صحفها الخاصة)؛ ولا يمكنها أن تضمّ موظّفين حكوميين في صفوفها.

من المؤكّد أنّ معظم القيود لا تُطبّق على "حزب البعث": سيستمرّ الموظّفون الحكوميون في تشكيل نسبة مئوية عالية من أعضاء "حزب البعث" البالغ عددهم مليونين، وسيستمرّ الحزب في استخدام الإعلام الحكومي للبروباغندا، وسيظلّ يستمدّ موارده من المداخل الحكومية، ويعتمد على المؤسسات الحكومية لحشد الدعم. تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة لم تظهر أيّ نيّة لتعديل المادة الثامنة من الدستور التي تنصّ على أنّ "حزب البعث" هو "الحزب القائد في الدولة والمجتمع". بدلاً من إضعاف دور "حزب البعث"، من شأن قانون الأحزاب السياسية الجديد أن يرسّخ هذا الدور إذ يجعل من المستحيل عملياً حصول أحزاب المعارضة على ترخيص. فعلى حدّ تعبير رئيس مجلس النواب البعثي محمود الأبرش "تداول السلطة غير محتمل"⁴.

معارضة منقسمة

عرفت قوى المعارضة أيضاً تغييرات مهمّة في الأعرام الخمسة الماضية، لا سيّما بذل جهود منتفّح عليها بهدف إيجاد أساس مشترك لزيادة فاعليّتها. حتّى الحدّ الأدنى من التنسيق - ولو لأهداف تكتيكية فقط - أساسي للسماح

للمعارضة السورية بالإفادة من الضغوط على النظام السوري من أجل الدفع نحو التغيير وربما نحو الديمقراطية. لكن على الرغم من إحراز بعض التقدم في تحقيق التنسيق، تبقى المعارضة السورية ضعيفة ومقسمة في شكل أساسي.

طبيعة المعارضة السورية. تغطي المعارضة السورية مجموعة واسعة ومتنوعة من المواقف الاجتماعية والاقتصادية والأيدولوجية. هناك ثلاث فئات أساسية من قوى المعارضة الحالية أو المحتملة في سوريا. تتألف المعارضة الأكثر اعتدالاً من المنشقين حديثاً (والمنشقين المحتملين) عن النظام: أعضاء سابقون في النظام جرى تهميشهم؛ بعثيون شبان يشغلون مراكز دنيا يسعون إلى إعادة إحياء النظام من خلال تعزيز الحزب؛ وعلى الأرجح نخب قديمة في مجال الأعمال وجدت نفسها تتراجع أمام "أبناء النظام". يأملون في شكل عام أن يبقى "حزب البعث" في السلطة لكنهم يريدون منافسة أقوى داخل النظام. وتسعى قوى معارضة أخرى وراء زوال النظام البعثي، ولديها تاريخ أطول في المعارضة: متفوقون علمانيون داخل سوريا، و"الإخوان المسلمون" الذين تتخذ قيادتهم من لندن مقراً لها، ومعارضون علمانيون يعيشون في أوروبا (لا سيما فرنسا) والولايات المتحدة. هذه القوى أضعفتها سنوات من القمع، وصلاتها بالشعب ضعيفة. ومصدر المعارضة المحتمل الأخير وغير المدرك جيداً هو القادة المحليون داخل سوريا، ذوو الميول الإسلامية على الأرجح. لا شك في أنّ هذه النخب المحلية ستصبح قوى التعبئة الأكثر نفوذاً إذا بدأ النظام يفقد السيطرة، غير أنّها ما زالت مجهولة إلى حد كبير.

قوى المعارضة مقسمة بحسب عدد من الأبعاد. تختلف الواحدة عن الأخرى في درجة استعدادها للاعتماد على الفاعلين الخارجيين لا سيما الولايات المتحدة في تغيير النظام. وبالطريقة نفسها، تختلف في درجة استعدادها لقبول الإصلاحات التدريجية بدلاً من إطاحة النظام بطريقة أكثر دراماتيكية ومجازفة. تسعى وراء مجموعة من النتائج النهائية - من الأنظمة العلمانية الديمقراطية إلى الخلافة الإسلامية. أخيراً، المعارضون منقسمون بحكم الانقسامات المناطقية والانشقاقات المذهبية والعداوات الشخصية.

تحديات أكثر جرأة. تزداد المعارضة جرأة منذ عام 2000. في البداية، سعت المعارضة غير الإسلامية داخل سوريا إلى تحقيق إصلاحات محدودة، فوِّعت ميثاق الـ99 وبيان الألف للذين ركّزا على التحرر السياسي - حيث تضمنا دعوة إلى رفع حال الطوارئ المطبق منذ عام 1963 والإفراج عن السجناء السياسيين وتوسيع حرية الصحافة والتجمعات العامة. وقد شجّع الرئيس هذه الخطوات عبر التركيز على الديمقراطية في خطاب تولّيه الرئاسة في يوليو/تموز 2000 والسماح لمعاونيه المقربين توقيع الميثاق والبيان. في الواقع، ردّد قادة المعارضة مراراً وتكراراً في السنوات الأولى من رئاسة بشار أنّهم لا يسعون إلى إطاحة النظام بل إلى درجة من التحرر السياسي من شأنها أن تجعل النظام السوري يشبه مصر مبارك.

في المقابل، استخدم إعلان دمشق في أكتوبر/تشرين الأول 2005 لهجة أشدّ قساوة ووقّعتّه مجموعة أكبر من قوى المعارضة. حمل الإعلان "السلطات" مسؤوليّة "تهنّك النسيج الوطني الاجتماعي للشعب السوري، والانهيار الاقتصادي، إلى جانب العزلة الخانقة التي وضع النظام البلاد فيها نتيجة سياسته المدمّرة والمغامرة والقصيرة النظر على المستوى العربي والإقليمي، وخاصة في لبنان". على الرغم من الإشارة إلى أنّ التغيير يجب أن يكون تدريجياً ويستند إلى حوار وطني، طالبت الوثيقة بوضوح بالدمقرطة. خلافاً للإعلانات السابقة، لم يشجّع النظام هذا الإعلان.

اتّلافات ضعيفة. كذلك حاولت قوى المعارضة المنقسمة في سوريا مدّ جسور في ما بينها، لكنّها لم تتحقّق سوى نجاحاً محدوداً. كان على "الإخوان المسلمين" صعود تُلّ شديد الانحدار لكسب ثقة الشعب السوري من جديد، لا سيّما ثقة قوى المعارضة العلمانية. فالإخوان المسلمون على الجانب القضاء على الجزء الأكبر من "الإخوان المسلمين" داخل سوريا، أدّى نزاع عنيف مع النظام في مطلع الثمانينيات إلى تفويض الثقة بين المعارضين العلمانيين و"الإخوان المسلمين". بعد ذلك، تقربّ "الإخوان المسلمون" من العلمانيين وشدّدوا على رغبتهم في بناء سوريا ديمقراطية. وتمثّل الجهد الأبرز في عقد مؤتمر في أغسطس/آب 2002 لمناقشة ميثاق وطني لسوريا ينصّ على احترام حقوق الإنسان ورفض العنف، وفي الكشف عن برنامج سياسي عام 2004 يدعم التحوّل الديمقراطي. غير أنّه كانت لجهودهم نتائج متباينة. يتوق عدد كبير من المعارضين العلمانيين للعمل مع "الإخوان المسلمين" معتبرين أنّهم جزء مهمّ ونافذ في المشهد السياسي السوري. وقد تقربّ "الإخوان المسلمون" من مجموعات ليبرالية وأعضاء سابقين في النظام. على سبيل المثال، حصلوا على تعاون عام من مسؤول في "منتدى جمال الأناسي" المعارض قرأ بياناً صادراً عن "الإخوان المسلمين" عام 2005 ما أدّى إلى اعتقاله. ونسّق "الإخوان المسلمون" أيضاً مع نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام بعد مغادرته سوريا وندّدوا بالنظام في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005. غير أنّ قوى معارضة أخرى أبدت حماسة أقلّ للتعاون مع "الإخوان المسلمين"، بمن فيهم رياض الترك الذي هو بلا شك أحد القادة المعارضين العلمانيين الأكثر شرعيّة داخل سوريا.

وكذلك سعى الإصلاحيون في "حزب البعث" إلى إقامة روابط مع شخصيات معارضة. ليس الإحباط داخل "حزب البعث" بالأمر الجديد؛ فالتعبير عن مخاوف البعثيين في صيف 2001 كان أكثر ما أقلق المتشدّدين داخل النظام وساهم في إنهاء "ربيع دمشق". يحاول الإصلاحيون البعثي، أيمن عبد النور، منذ وقت طويل تحفيز النقاشات بين المجموعات المختلفة من خلال نشرته اليومية "كلّنا شركاء في الوطن". وتبدّل أيضاً جهود أكثر رسميّة منذ أبريل/نيسان 2004 عندما تقربّ الإصلاحيون في الحزب من أحزاب المعارضة القانونية. في ديسمبر/كانون الأول 2005، بُدلت جهود لحمل مجموعة أوسع نوعاً ما من القوى (لكن من دون "الإخوان المسلمين") على توقيع بيان يدعو إلى الإصلاح. لكن في حين أنّ الموقعين كانوا من أحزاب مختلفة، وقّعوا بصفتهم الفرديّة وليس كممثّلين عن الأحزاب. على الرغم من هذه الجهود، فإنّ ردم الهوة بين الإصلاحيين في "حزب البعث" وقوى المعارضة مهمّة صعبة. غالباً ما تشكّك قوى المعارضة في نيّات الإصلاحيين البعثيين وفاعليّتهم، ولدى الإصلاحيين البعثيين مخاوف مشروعة من أن يخسروا امتيازاتهم النسبية في حال حصل التغيير بسرعة كبيرة.

أخيراً، حاول عدد كبير من قوى المعارضة مدّ جسور مع الولايات المتحدة، لكن يبدو أنّ هذا لم يحقق سوى تأثير محدود. لا يعترف السوريون بشرعية معارضي النظام المستقرّين في الولايات المتحدة مثل فريد غادري. ويثير غيرهم من المعارضين غضب النظام وشكوك المعارضين الآخرين على السواء. على سبيل المثال، اعتقل كمال لبواني، الزعيم المعارض الصاعد، لدى عودته إلى سوريا بعد زيارتها مع مسؤولين أميركيين عام 2005. وسرعان ما أُقلّ نجمه الصاعد نتيجة الاعتقال والتساؤلات التي أثيرت في أوساط الناس حول صلته بإدارة بوش.

أولويات الإصلاح

لا يُخفى على أحد ما هي الإصلاحات التي تحتاج إليها سوريا للشروع جدّياً في عملية تحوّل ديمقراطي. على غرار معظم البلدان العربية الأخرى، يجب أن ترفع سوريا حال الطوارئ وتعزّز دولة القانون واستقلال القضاء وتعُدّل قوانين الانتخابات والأحزاب، وتعزّز سلطة البرلمان في مقابل السلطة التنفيذية. وترويج التنمية الاجتماعية والاقتصادية أساسي أيضاً لتسهيل العملية الانتقالية. ليس من الصعب تصوّر أيّ من هذه الإصلاحات لكن يترنّب عنها كلّها خسارة النظام لجزء من نفوذه، ومن غير المحتمل تالياً أن تُطبّق إلاّ إذا تعرّض النظام للكثير من الضغوط.

إلغاء القانون العرفي

على الأرجح أنّ الخطوة الأهمّ نحو الديمقراطية هي إلغاء القانون العرفي المطبّق منذ عام 1963 والذي يسمح للنظام الحاكم بإبطال كلّ الأحكام الدستورية التي تضمن حقوق الإنسان الأساسية واستعمال المحاكم العرفية، الأمر الذي يتعارض مع الإجراءات القانونية الصحيحة. ليس مفاجئاً أنّ وضع حدّ لحال الطوارئ هو أحد مطالب قوى المعارضة منذ وقت طويل.

تعزيز القضاء ودولة القانون

يشكّل إصلاح النظام القضائي وترسيخ دولة القانون خطوة أساسية أيضاً نحو الديمقراطية. اتّخذت الحكومة بعض الخطوات في هذا الاتجاه مثل قرار زيادة أجور القضاة والمنافع التي يحصلون عليها في محاولة للحدّ من الأسباب التي يمكن أن تدفعهم إلى الممارسات الفاسدة، وتعزيز الإشراف على القضاء. قد تحدّ هذه الإصلاحات من الفساد المحدود النطاق لكنّها لن توقف الانتهاكات الواسعة النطاق التي يمارسها النظام. ما دام القضاء يعملون بحسب رغبة السلطة التنفيذية، لا يستطيعون تطبيق القانون بفاعلية.

إلغاء الاحتكار الذي يتمّ به "حزب البعث"

يجب أن تركز الإصلاحات أيضاً على إلغاء هيمنة "حزب البعث". الخطوة الأولى هي إبطال المادة 8 من الدستور التي تنصّ على أنّ "حزب البعث" هو الحزب القائد في الحكومة والمجتمع. قد يبقى الحزب مسيطراً في المستقبل المنظور، لكن من شأن التغييرات في الدستور والتنظيمات الانتخابية وقوانين الأحزاب أن تفتح اللعبة قليلاً.

انتخابات تنافسيّة

من شأن إلغاء احتكار "حزب البعث" للسلطة أن يسمح أيضاً بتنظيم انتخابات ديمقراطية. في المجلس التشريعي، يتطلب هذا إلغاء الأحكام التي تخصّص ثلثي المقاعد لأحزاب "الجبهة التقدّمية الوطنية" التي يسيطر عليها البعثيون، مع حصول "حزب البعث" على الأغلبية. وبالنسبة إلى الرئاسة، يقتضي ذلك استبدال النظام الحالي الذي يقترح "حزب البعث" بموجبه مرشحاً ويسميه البرلمان ويبيّته الشعب في استفتاء عام. وقد أيدّ بشار الأسد هذا النوع من الإصلاحات. فبدعم من ردّ الفعل القومي على الضغوط الأميركية والحرب في العراق، إلى جانب ضعف المعارضة، من شأنه أن يتمكّن من الفوز بسهولة في انتخابات تنافسيّة ويكتسب شرعيّة إضافية كـ"إصلاحيّ". من غير المحتمل أن تفوّض الانتخابات الديمقراطية النظام لكن من شأنها أن تشكل سابقة وتفود سوريا باتجاه الديمقراطية وتساعد على تأمين مخرج لنخب النظام الحالي.

تغيير قوانين الأحزاب

يجب أن ينصّ قانون الأحزاب السياسية المقترح على نظام شامل من شأنه أن يتحوّل، في المدى الطويل، ديمقراطية. ويجب مراجعة مسودة "قانون الأحزاب السياسية" لإلغاء الامتيازات الممنوحة لـ"حزب البعث"، والسماح لمجموعة أكبر من الأحزاب السياسية بالعمل، والحدّ من القيود المفروضة على مؤسسي الأحزاب. في الوقت نفسه، يجب إبطال القانون 49 الذي ينصّ على أنّ العضويّة في "الإخوان المسلمين" جريمة كبرى. وينبغي السماح لـ"الإخوان المسلمين" بالعمل بصفة قوّة سياسية قانونية كي تضمّ سوريا كلّ القوى السياسية المهمّة.

تغيير ميزان القوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

لكن تأثير التغييرات في "قانون الأحزاب السياسية" سيكون محدوداً إذا لم تُمنح السلطة التشريعية نفوذاً فعلياً. يجب أن تحصل السلطة التشريعية على القدرة على تأنيب أعضاء الحكومة والموافقة على التعيينات القضائية وسنّ قوانين في المسائل الحساسة والتأثير في تشكيل الحكومة. ما لم تحصل السلطة التشريعية على النفوذ، سيبقى البرلمان مرهوناً بقوّة السلطة التنفيذية، وسيصوّت أعضاؤه لمرشّحين يتزلفون للنظام.

علاوةً على ذلك، ما دامت سلطات البرلمانين التشريعية تقتصر في شكل أساسي على البصم على القوانين، ستبقى الأحزاب السياسية ضعيفة. ليست هناك حوافز تشجّع أصحاب المبادرات السياسية على العمل ضمن أحزاب سياسية أو إعداد برامج سياسية أو توحيد قواهم في ائتلافات. وليست هناك حوافز أيضاً لتشجيع الناخبين على الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو دعمها. والنتيجة هي نظام من الأحزاب الضعيفة والهيئات التشريعية غير المستقرة وإخفاق في تطوير مراكز نفوذ بديلة.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

التنمية الاجتماعية والاقتصادية أساسية أيضاً لترويج الديمقراطية. نظراً إلى انخفاض الدخل الفردي، يصعب على سوريا إرساء نظام ديمقراطي والحفاظ عليه - فقد أثبتت الأبحاث في شكل حاسم أنّ الإصلاح الديمقراطي في البلدان ذات الدخل المنخفض لا يدوم طويلاً. بالإضافة إلى ذلك، من شأن المشاريع الإنمائية المصممة جيداً والتي تسعى إلى إشراك السوريين ومنحهم امتيازات بغض النظر عن الاعتبارات المذهبية أو المناطقية، أن تساعد على الحدّ من التشنجات الاجتماعية.

تطبيق برامج لا تمنح امتيازات ل"أبناء النظام" مهمة صعبة. غالباً ما ترشو البرامج الإنمائية في سوريا مؤيدي النظام - فتزيد من حدة النزاعات بين السوريين المنتمين إلى مذاهب أو أسر أو مناطق مختلفة. يعود هذا بنتائج عكسية. لا يستطيع النظام السوري الحالي المضيّ قدماً في تطبيق انتقال ديمقراطي تدريجي إلاّ إذا قلّص رويداً رويداً عدم المساواة في الوصول إلى موارد الدولة وحدّ من دور الهويّات الاجتماعية في عملية التوزيع.

العوائق أمام الإصلاح الديمقراطي

على الرغم من أنّ الإصلاحات الضرورية واضحة، العوائق التي تعترض تطبيقها كبيرة جداً وتكمن في النظام والمعارضة على السواء. الصعوبة الأكبر التي يواجهها الائتلاف الحاكم هي أنّ قاعدة الدعم التي يستند إليها ضيقة، ما يجعل الإصلاح ينطوي على مجازفة كبيرة. أمّا بالنسبة إلى المعارضة فالمشكلة هي ضعفها في شكل عام: افتقار إلى القيادة القويّة؛ صلات ضعيفة بالشعب وأهمّ من ذلك، بقواعد ناخبة منظمّة؛ انقسامات داخلية قائمة على المناطقية والمذهبية والعداوات الشخصية؛ وندرة الموارد المالية لا سيّما في غياب الدعم القويّ والمستدام من مجتمع الأعمال.

يواجه النظام وضعاً معقداً جداً: إنّهُ بأمرّ الحاجة إلى الإصلاح من أجل البقاء في السلطة، غير أنّ أيّ تحرّك في هذا الاتجاه قد يعرضه للانهايار. لا يُخفى على النخب الحاكمة أنّ سوريا تواجه أزمات حادة في الداخل والخارج. أدّى الوضع الاقتصادي المتدهور المقرون بتزايد عدد السكّان الشباب، إلى معدّلات بطالة تفوق 22 في المئة. تبلغ معدّلات الفقر الرسمية 11.4 في المئة، وقد توصلت دراسة أجراها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي عام 2005 إلى

أنّ أكثر من 30.1 في المئة من السوريين أو نحو 5.3 ملايين نسمة يعيشون تحت خطّ الفقر. فقد كتب المحلّل السوري سمير العيطة في "موجز الإصلاح العربي" في أبريل/نيسان 2006 "أمّا الوضع الاقتصادي فقد تراجع إلى حدّ بات يشكّل خطراً على الاستقرار الاجتماعي للبلاد"⁵.

في الواقع، التشنّجات الاجتماعية شديدة. على الرغم من أنّ النظام هو في الظاهر علماني وغير مذهبي، استغلّ الروابط المذهبية لتعزيز نفوذه. يشكّل العلويون حوالي 10 إلى 15 في المئة فقط من الشعب السوري لكنّهم يسيطرون على النظام ويقدمون له الدعم. وقد أدى هذا إلى تسليط الضوء على الهويّات المذهبية، ما زاد من حدّة التشنّجات بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. في الوقت الراهن، سرعان ما تتخذ مشاحنات صغيرة منحى إبتياً ومذهبياً، مع بروز نزاعات لا سيّما في المناطق الكردية، وعلى نطاق محدود بين الإسماعيليين والعلويين.

على الأرجح أنّ العائق الأكبر أمام الإصلاح يكمن في الخوف المتفشّي من العنف الاجتماعي في حال فقد النظام السيطرة. يبدو أنّ معظم العلويين يتخوّفون من سقوط رؤوس في حال تداعى النظام، وتأتي الحرب الأهليّة المتفجّرة في العراق لتعزّز هذه المخاوف. خوفاً من العقاب الشديد، تخشى نخب النظام من الإصلاحات التي تروّج الديمقراطية ما يقود إلى جعل السيطرة في يد الغالبية، وتسعى إلى ترويج الخوف من العنف المذهبي في أوساط السكّان. على سبيل المثال، جاء في مقال نُشر على موقع "كلّنا شركاء في الوطن" في فبراير/شباط 2006 أنّ الشعب السوري مجزأ بقدر الشعب اللبناني: 45 في المئة سنّة، و20 في المئة علويّون و15 في المئة أكراد و12 في المئة مسيحيون، مع عدد من الأقليات الأصغر حجماً. كانت الرسالة واضحة: من شأن تدمير النظام السوري أن يُغرق سوريا في حرب أهليّة على الطريقة اللبنانية.

ردّاً على ذلك، يدّعي قادة المعارضة باستمرار أنّهم لن يميّزوا بين السوريين على أساس مذهبي، لكن ليس واضحاً أنّهم قادرون على الوفاء بهذه الوعود. تفقّر المعارضة إلى قيادة قويّة داخل البلاد وخارجها على السواء، حيث عرفت قواها الداخلية سنوات من القمع الشديد، بينما تفقّر المجموعات الخارجية إلى الدعم الواسع النطاق من القواعد الشعبية. وللمعارضة أيضاً موارد تنظيمية محدودة. يسيطر النظام على معظم المنظّمات، لا سيّما نقابات العمّال والجمعيات المهنيّة والمساجد العامّة، منذ أواخر السبعينيات. بالتأكيد، لدى المعارضة مساحة أكبر للتنظّم خارج سوريا، و"الإخوان المسلمون" هي المنظّمة الأهمّ في هذا الإطار، غير أنّ المسافة تجعل من الأصعب تعزيز الروابط والدعم في الداخل. وتؤدّي الانقسامات المذهبية والمناطقية والشخصية الكبيرة في صفوف المعارضة والناس إلى إضعاف علاقات المعارضة بالسكّان أكثر فأكثر.

أخيراً، لا يثق السوريون من مختلف المشارب السياسية والاجتماعية، بالمعارضة فهم يتخوّفون من أنّها قد لا تكون أكثر ديمقراطية من النظام الحالي. يشكّك بعضهم في الأهداف الفعلية للبورجوازية السنيّة العلمانية المستقرّة في دمشق والتي يعتبرون أنّها استغلّت الشعب السوري في الأربعينيات والخمسينيات. ويتساءل عدد كبير أيضاً عن مدى التزام "الإخوان المسلمين" بالديمقراطية على الرغم من المحاولات المستمرّة التي تبذلها المنظّمة لتهدئة هذه المخاوف. يُفيد النظام من الاعتقاد بأنّ المنظّمات الإسلامية ستسود في حال سقط النظام الحالي، ويروّج الفكرة. على سبيل المثال، في فبراير/شباط 2006، لم تبادر السلطات السورية بسرعة إلى وقف الاحتجاجات على الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية التي تناولت النبيّ محمّد، في محاولة على ما يبدو لتوجيه رسالة إلى الداخل

والخارج بأنّ الإسلاميين أقوياء ولديهم الحظوظ الأكبر بالوصول إلى السلطة في حال تداعى النظام. يحول الاعتقاد بأنّ قادة المعارضة غير ملتزمين بالديمقراطية، سواءً كان مبرراً أم لا، دون حصولهم على دعم كافٍ.

سيناريوهات مستقبلية

بكلّ بساطة، إنّ المخاطر الشديدة المترتبة على نخب النظام مقرونةً بالمعارضة الضعيفة، تجعل الانتقال الديمقراطي المنظم والسلمي في سوريا أمراً غير وارد في المرحلة الحالية. نظراً إلى الاحتمالات المخيفة التي تواجهها نخب النظام في حال خسرت النفوذ، من المستبعد أن تنتجى بدون تطمينات بالحصول على حماية. قد تلتزم المعارضة بهذا الأمر لكن لا يمكنها أن تضمن أنها تستطيع الوفاء بالتزامها. نتيجةً لذلك، السيناريو الأكثر احتمالاً هو بقاء النظام كما هو الآن أو في شكل معدّل. قد يؤدي الإحباط المكبوت أيضاً إلى ثورة شعبية لا يمكن توقع نتائجها. قبل النظر في كيفية ترويج الولايات المتحدة وأوروبا لهذه النتائج المحتملة والتعاطي معها، من المهمّ التطرّق إلى السيناريوهات الثلاثة الأكثر ترجيحاً.

السيناريو الأول: بقاء النظام

السيناريو الأول والأكثر ترجيحاً هو بقاء النظام. قد لا يبقى الرئيس بشار الأسد العضو الأكثر نفوذاً في "الثالوث" الذي يضم أيضاً ماهر الأسد وأصف شوكت، لكنّ هيكلية السلطة الحالية ستستمرّ.

قد يصمد النظام أمام الضغوط الكثيرة، لا سيّما إذا لم يتوصّل التحقيق في اغتيال الحريري إلى إثبات قاطع عن تورط سوريا. حتّى الآن، استطاع بشار الأسد الاستفادة من الضغوط الإقليمية والدولية لتعزيز الدعم في الشارع. يشكك السوريون إلى حدّ كبير بالنيّات الأميركية، ويعتقدون في شكل عام أنّ الولايات المتحدة وأوروبا ليستا جدّيتين بشأن ترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا. لذلك يعتبر كثيرٌ أنّ الضغوط الدولية على النظام السوري هي تجسيد لعداوة تجاه كلّ السوريين، والعالم العربي في شكل عام. وقد أدّت هذه النظرة، مقرونةً بالإذلال الذي سببه الانسحاب القسري من لبنان والتحقيق الدولي في دور سوريا في اغتيال رفيق الحريري والاستيلاء من التدخل الأميركي في العراق والسياسة الأميركية حيال إسرائيل، إلى ترسيخ القومية السورية وزيادة الدعم للنظام. واستطاع بشار الأسد أيضاً الاستفادة من مشاعر العداة للولايات المتحدة المنتشرة على نطاق واسع في العالم العربي من أجل تعزيز مكانته الإقليمية.

بناءً عليه، قد يصمد النظام. داخلياً، سيستمرّ في التكتف محافطاً على قاعدة دعم ضيقة ومستخدماً التهديدات الخارجية حجّةً لتبرير القمع. إقليمياً، سيواصل تطوير دوره كقائد إقليمي مناهض للغرب، معزّزاً محور إيران-سوريا-حزب الله. كما قال بشار الأسد في خطابه الأخير أمام "مؤتمر الأحزاب العربية"، ستجد سوريا أصدقاءً في أماكن أخرى غير الغرب (أي الخليج، الصين، روسيا)، رافضةً الدعم والمعارضة من الغرب على السواء.

السيناريو الثاني: إعادة صوغ النظام العلوي

الاحتمال الثاني هو أنّ الضغوط الشعبية والدولية المتنامية ستُضعف النظام وتجعله عرضةً لانقلاب داخلي ينفّذه العلويون في الجيش. النخب العلوية مقتنعة إلى حدّ كبير بأنّها لا تستطيع أن تسمح لنفسها بفقدان السيطرة على مقاليد السلطة. ما دام آل الأسد يبدون الأنسب لتولّي السلطة، من غير المحتمل أن يواجهوا معارضة علوية. إذا بدأ النظام يُفَلت من قبضتهم، فقد تحاول القوّات العسكرية العلوية تولّي زمام الأمور بنفسها.

غير أنّ العوائق التي تعترض تنفيذ انقلاب داخلي كبيرة. منذ منتصف الثمانينيات، قُسم الجيش السوري عمداً. ركّزت السلطات العسكرية والأمنية أكثر فأكثر في يد الحرس الجمهوري تحت سيطرة شقيق الرئيس ماهر الأسد. أخيراً، فإنّ وفاة وزير الداخلية اللواء غازي كنعان، رئيس الاستخبارات السورية السابق في لبنان الذي كانت لديه على الأرجح الحظوظ الأكبر للنجاح في محاولة من هذا النوع، أزاحت من الطريق قائد انقلاب محتمل وأظهرت الصعوبات التي قد تواجهها عملية من هذا القبيل.

إذا نجح هكذا انقلاب، فمن شأنه أن يشكّل تحولاً جوهرياً نحو الديمقراطية. من المحتمّ أن يخشى أيّ نظام علوي الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية لأنّ العدد القليل للعلويين يمنهم من الفوز في انتخابات شعبية. قد تحصل تحسينات ضئيلة في حقوق الإنسان والحريّات السياسية لا سيّما في شهر العسل الذي يعيشه النظام في البداية. على الأرجح أنّ التغيير الأكبر سيكون في السياسة الخارجية مع ميل إلى تحسين العلاقات الأميركية-السورية. من شأن النظام أن يحاول أن يجعل الولايات المتّحدة عاجزة عن الاستغناء عنه، لكن عبر القيام بذلك، قد يحدّ على الأرجح من الاهتمام الأميركي بترويج الديمقراطية في سوريا.

السيناريو الثالث: انهيار النظام

يبدو الانهيار الكامل للنظام في ثورة شعبية أقلّ ترجيحاً حتّى، لكن على الرغم من ذلك يجب أخذه في الاعتبار. القول المأثور بأنّ الثورات تبدو مستحيلة قبل وقوعها ومحتومة بعد وقوعها، مناسب في هذه الحالة. خلف المشاعر القومية السورية المتأجّجة هناك مشاعر أسيّ منتشرة على نطاق واسع سببها المعدّلات المرتفعة للبطالة الكاملة والجزئية والفقر المتزايد والركود الاقتصادي والحريّات السياسية والاجتماعية المحدودة.

القوّات العسكرية والأمنية الأساسية هي في قبضة النظام المُحكّمة، لكن يصعب معرفة ما يمكن أن يحصل إذا واجه النظام فوضى واسعة النطاق وتظاهرات حاشدة على سبيل المثال. يزيد احتمال انهيار النظام إذا اقتنعت نخب الأعمال والإصلاحيون داخل الحزب - الذين يفضلون تغيير النظام لكنهم يجلسون جانباً في شكل عام خوفاً من عدم نجاح هذا التغيير - بأنّ أيام النظام معدودة. السؤال الأساسي هو عن العوامل التي من شأنها أن تقود إلى هذا التغيير في التوقّعات. قد يكون أحد العناصر المحفّزة إدراكاً متنامياً لدى السوريين بأنّ النظام فقدّ قدرته على قمع المعارضة أو الاقتناع بأنّ الثورة على النظام ستكسب دعماً دولياً.

ستكون لانهييار النظام تداعيات واسعة النطاق لكنّها لن تكون بالضرورة إيجابية. من شأن التغيير أن يرسي نظاماً سنياً لكنّه لن يكون بالضرورة موالياً للغرب أو ديمقراطياً. قوى المعارضة التي تقف في مقدّم الحركة الشعبية منقسمة إلى حدّ كبير بشأن درجة الديمقراطية وطبيعة النظام اللتين تسعى إليهما. حتّى القوى الموالية للغرب والمؤيّد للديمقراطية تفضّل ديمقراطية محدودة خوفاً من تحقيق الإسلاميين انتصارات أو وقوع نزاع مذهبي. لا يشكّل انهيار النظام مساراً أكيداً نحو الديمقراطية.

الخيارات المتاحة أمام المجتمع الدولي

لا شيء من هذه السيناريوهات يشير إلى أنّ ديمقراطية ليبرالية موالية للغرب ستري النور في المدى القريب في سوريا. احتمالات حدوث تحوّل جوهري مهمّ غير متوقعة إذا بقي النظام الحالي في السلطة. وستبقى منخفضة جداً حتّى لو تسلّم نظام علوي جديد منبثق من الجيش السلطة، على الرغم من أنّ هكذا سيناريو يقود على الأرجح إلى تحسّن العلاقات مع الولايات المتّحدة. من شأن انهيار النظام أن يشكّل بالتأكيد تحوّلاً جوهرياً حاسماً على الرغم من أنه قد لا يكون نحو الديمقراطية. إذا أعقب انهيار النظام عدم استقرار ونزاع داخلي لفترة طويلة، لن تتقدّم قضية الديمقراطية. إذا أعيد إرساء الاستقرار بسرعة، قد لا تكون الحكومة الجديدة، إذا كانت مستندة إلى الغالبية، ديمقراطية في البداية لكنّها قد تجد في نهاية المطاف أنّ الإصلاحات الديمقراطية لا تشكّل تهديداً بالقدر الذي يظنّه النظام الحالي المستند إلى أقلية.

يواجه المجتمع الدولي تالياً تحديين محتملين: إذا بقي النظام، أيمنه اتّخاذ خطوات لتشجيع إصلاحات من شأنها تحسين ظروف العيش للسوريين بغضّ النظر عن النظام القائم؟ وإذا انهار النظام، أيمنه المساعدة على إبعاد شبح النزاع الأهلي وجعل الأجواء أكثر تهيؤاً للديمقراطية؟

ترويج الإصلاح الداخلي

تستطيع الولايات المتّحدة والبلدان الأوروبية ترويج بعض الإصلاحات التي، وعلى الرغم من أنّها بعيدة جداً عن الديمقراطية، من شأنها أن تحسّن الحياة اليومية للسوريين وتساعد على نشر الاستقرار في البلاد، وحتّى التقدّم نحو الديمقراطية في نهاية المطاف. لكن من أجل النجاح في ذلك، يجب أن تركز أيّ قوّة خارجية على خطوات لا تهدّد النظام في شكل مباشر. على سبيل المثال، يجب أن تروّج إصلاحات تعزّز احترام حقوق الإنسان أو تساعد على توسيع حريّة الصحافة بدلاً من الدعوة إلى تنظيم انتخابات حرّة وعادلة ودعم المجموعات المعارضة.

على الأرجح أنّ الإجراءات التي تعتمد عليها الولايات المتّحدة حالياً ستعود بنتائج عكسيّة في ترويج الديمقراطية. كما رأينا، سبّبت المواقف القويّة التي اتّخذتها واشنطن حيال سوريا - فرض عقوبات من خلال قانون محاسبة سوريا واحترام سيادة لبنان"، والدفع باتجاه إقرار القرار 1559 في مجلس الأمن الدولي، والتعبير عن تنديدها الشديد

بالنظام في معظم الخطب - رد فعل قومياً يصبّ في مصلحة الحكومة. والجهود التي تبذلها واشنطن لدعم المعارضة المؤيِّدة للديمقراطية قوّضت شرعيّة هذه المعارضة وأحدثت مزيداً من الانقسام في صفوفها. لا تملك الولايات المتّحدة سلطة كافية لإحداث تغيير ديمقراطي في النظام في سوريا: فالروابط الاقتصادية بين البلدين اقتصرت دائماً على الحد الأدنى، وأدى "قانون محاسبة سوريا واحترام سيادة لبنان" والعداوة الشعبية حيال سياسة الولايات المتّحدة في المنطقة إلى إضعاف التأثير الأميركي أكثر فأكثر. من شأن الولايات المتّحدة أن تمارس تأثيراً أكبر على الإصلاح إذا خفّفت من انتقادها للسياسات السورية في المنطقة وتوقّفت عن الدعوة إلى تغيير النظام واعتمدت بدلاً من ذلك على مساعدات مشروطة وضغوط دبلوماسية لإقناع الحكومة السورية بتحسين حقوق الإنسان.

البلدان الأوروبية في موقع أفضل لتحفيز التغيير. لدى الاتحاد الأوروبي علاقات اقتصادية أقوى مع سوريا، ويملك تالياً مزيداً من الجزرات والعصي الاقتصادية. لكن حتى الآن، أحجم الاتحاد الأوروبي عن اشتراط حدوث تغيير سياسي مهمّ لتعزيز الروابط الاقتصادية. وقد دفع هذا بالعديد من السوريين إلى الاستنتاج بأنّ البلدان الأوروبية تهتمّ فقط بالمنافع الاقتصادية ولا تبالي بالإصلاحات التي تؤثر في السوريين. علاوة على ذلك، قد تترنّب عن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كذلك التي يدعمها الاتحاد الأوروبي نتيجة غير مقصودة تتمثّل بترسيخ النظام وضخّ مبالغ طائلة في أيدي أفراد وجماعات على صلة وثيقة بالنخبة الحاكمة. بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، يتطلّب ربط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإصلاح السياسي والحرص على تطبيق البرامج الإنمائية بطرق تحدّ من التفاوت الاجتماعي، الكثير من الإرادة السياسية والعناية بالتنفيذ.

لكن حتى البرامج الإنمائية المصمّمة بدقّة لا تستطيع أن ترسي الديمقراطية على الفور. غير أنه ينبغي على الغرب عدم الوقوع في إغراء السعي للحصول على نتائج أكثر دراماتيكية. المحاولات الأيالة إلى دعم مجموعات معارضة محدّدة أملاً بتمكينها من تحديّ النظام بفاعليّة أكبر لا تملك حظوظاً بالنجاح. من شأن الدعم الماليّ لقوّات المعارضة السورية (مثل الدعم الذي يُقدّم بموجب "مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية") أن يلطّخ سمعة المجموعات التي تقبل به ويصعّب عليها بناء قواعد ناخبة.

كما أنّ محاولة إطاحة النظام السوري بالقوّة لا تخدم المصالح الأميركية ولا الأوروبية. لا شكّ في أنه يمكن إسقاط النظام السوري بسهولة نسبياً، كما حصل في حالة النظام العراقي. لكن كما في العراق، من شأن إطاحة النظام أن تؤدّي إلى مرحلة طويلة ومكلفة من عدم الاستقرار والنزاع، ما يزيد من حدّة الاستياء من الولايات المتّحدة ويجعل من الصعب أكثر فأكثر إنشاء نظام ديمقراطي موالٍ للغرب.

من جهة أخرى، سيُظهر الضغط على النظام لتحسين حقوق الإنسان وتأمين مساعدة إنمائية، للسوريين المشكّكين أنّ الغرب مهتمّ بمشكلاتهم وليس فقط بمصالحه الخاصة. على الرغم من أنّ مشاعر العداوة للولايات المتّحدة لن تختفي كلياً بدون تغييرات أساسية في السياسات الأميركية حيال إسرائيل والعراق، سيساعد التزام واضح بتحسين ظروف عيش السوريين على الحدّ من مشاعر العداوة للغرب التي تمدّ النظام بالزخم.

تفادي النزاع وعدم الاستقرار

حتى الجهود المتواضعة كتلك المشار إليها آنفاً يمكن أن تؤمن محفزاً لتغيير النظام بطريقة أكثر راديكالية، كما هو مبين في السيناريو 3. فعلى غرار ما حصل في إيران في السبعينيات، قد يمارس قادة المعارضة مزيداً من الضغوط إذا لمسوا أنّ النظام يضعف. حتى الإصلاح الداخلي المتواضع يمكن أن يحفز تالياً انهيار النظام.

قد لا يكون هذا بالضرورة تطوراً إيجابياً. تعاني سوريا من انقسامات مذهبية ومناطقية مستمرة منذ وقت طويل، كما يُثبت تاريخها المبكر والمضطرب. وأدى أربعون عاماً من الحكم البعثي الذي استغل الانقسامات الاجتماعية لترسيخ النظام، إلى زعزعة الثقة الاجتماعية بين المجموعات المختلفة أكثر فأكثر. من شأن ضعف النظام أو تغييره أن يحفز العنف المذهبي وحتى الحركات الانفصالية في مناطق مثل جبل الدروز والشمال الشرقي الكردي. ومن شأن ضعف مجموعات المعارضة الوطنية المتماسكة الذي أشرنا إليه آنفاً أن يزيد المشكلة حدة، ما يزيد من تأثير قوات المعارضة المحلية المقسمة التي هي على الأرجح مسلحة نظراً إلى انتشار السلاح في سوريا.

يجب أن يستعدّ الغرب تالياً لاحتمال انهيار النظام حتى ولو اتبعت سياسة حذرة في ترويج الإصلاح الداخلي. سيكون التحدي الأهم المطروح على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الحؤول دون وقوع نزاع أهلي. يعني هذا الحرص على عدم المسّ بالقوات الأمنية من الأسفل حتى ولو جرت إطاحة ضباط كبار، وعلى مواصلة أجهزة الدولة عملها، بعبارة أخرى تفادي التطهير الواسع النطاق لأشخاص كانوا على صلة بـ"حزب البعث". وينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضاً أن يتجنبوا الميل إلى اختيار رابحين وخاسرين، أي البحث عن حلفاء يستطيعان الوثوق بهم وإقصاء الآخرين من العملية السياسية. فهذا يؤدي إلى إرساء نظام غير ديمقراطي ويجعل عملية تثبيت نظام جديد تستغرق وقتاً طويلاً.

ليست هناك سياسة سهلة وأمنة تستطيع الولايات المتحدة وأوروبا تبنيها من أجل تشجيع الإصلاح السياسي في سوريا. من شأن سياسة عدوانية لدعم المعارضة وممارسة ضغوط قوية على الحكومة، أن تعود بنتائج عكسية فتجرد المعارضة من صدقيتها وتزيد الدعم الشعبي للنظام. والسياسة الحذرة القائمة على تشجيع التنمية الاقتصادية وتحسين حقوق الإنسان هي تعاطٍ غير مرضٍ مع نظام صعب وعدائي. حتى التغييرات المتواضعة يمكن أن تززع استقرار نظام ذي قاعدة دعم محدودة جداً كما هي حال النظام الحالي، ما يخلف فراغاً في السلطة ستملوه على الأرجح مجموعات مذهبية مقسمة وقادرة على التسلح.

سواء صمد النظام أم انهار، ليست سوريا على عتبة الديمقراطية، ويجب أن يُبقي صانعو السياسات الغربيون على وعي بهذه المسألة. يرى المسؤولون الحاليون ومؤيدوهم في صمود النظام مسألة حياة أو موت ولن يتخلوا عن السلطة بسهولة. المعارضة السورية ضعيفة ومجزأة جداً إلى درجة أنها لا تستطيع إسقاط النظام أو إرساء نظام جديد متماسك وديمقراطي في حال انهار النظام الحالي. يجعل شبح الحرب الأهلية والأنظمة غير الديمقراطية التي يمكن أن تخلف النظام الحالي - سواء كانت إسلامية أو علمانية - العديد من السوريين يتساءلون، أليس شراً

يعرفونه أفضل من شر لا يعرفونه. في هذا الوضع الصعب، يجب أن يكون ترويج الديمقراطية من الخارج مسعى حذراً ذا آفاق بعيدة المدى.

هوامش

1. "سوريا: نائب عن "حزب البعث" يتعهد مواصلة سياسات الأسد ومثله العليا"، التلفزيون العربي السوري (دمشق)، في "تقارير الرصد الدولية"، هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 17 يونيو/حزيران 2000.
2. الفصل ج(2) من "قانون محاسبة سوريا واحترام سيادة لبنان"، تجدونه على http://www.fas.org/asmp/resources/govern/108th/pl_108_175.pdf.
3. سامي مبيض، "حليفة البعث أو يؤسسها البعث أو صديقة له"، www.mideastviews.com.
4. سامي مبيض، "حليفة البعث أو يؤسسها البعث أو صديقة له"، www.mideastviews.com.
5. سمير العيطة. "أيّ إصلاحات لعاصفة على الأبواب؟" في "مبادرة الإصلاح العربي"، "موجز الإصلاح العربي" عدد 60، أبريل/نيسان 2006، http://www.arab-reform.net/IMG/pdf/Syria_word_1_-_final_aita.pdf.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي أنشئت عام 1910 غير حزبية، وتسعى إلى تحقيق نتائج عملية.

من خلال الأبحاث والمنشورات وعقد الاجتماعات، وأحياناً إنشاء مؤسسات جديدة وشبكات دولية، يصوغ الباحثون في المؤسسة مقاربات جديدة حول السياسات. تشمل اهتماماتهم مختلف المناطق الجغرافية والعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع الأهلي مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تحرك التغيير العالمي.

تساعد المؤسسة، من خلال مركز كارنيغي في موسكو، على تحليل السياسات العامة في الجمهوريات السوفياتية السابقة، وتحسين العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة. وتُصدر مجلة "السياسة الخارجية" Foreign Policy، وهي من المجالات الرائدة في العالم التي تُعنى بالسياسة والاقتصاد الدوليين، وتصل إلى القراء في أكثر من 120 بلداً وبلغات عدّة.

لمزيد من المعلومات، زوروا الموقع الآتي على الإنترنت www.CarnegieEndowment.org

يحلّ مشروع الديمقراطية وسيادة القانون الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي لترويج الديمقراطية في العالم. ويدرس أيضاً حالة الديمقراطية حول العالم عبر استعراض نماذج النجاح والفشل في المراحل الانتقالية نحو الديمقراطية. وقد أطلق في الآونة الأخيرة جهوداً خاصة لتحليل مشكلات الديمقراطية في الشرق الأوسط والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في محاولتها الجديدة ترويج الديمقراطية في تلك المنطقة.

ويصدر المشروع أيضاً "نشرة الإصلاح العربي"، وهي نشرة إلكترونية شهرية تحلّل التطوّرات السياسية الآنية في الشرق الأوسط بدقة وموضوعية. يتضمّن كلّ عدد مقالات لكتّاب من المنطقة والولايات المتحدة وأوروبا. للاطلاع على العدد الحالي والأعداد السابقة، الرجاء زيارة الموقع الآتي على الإنترنت

www.CarnegieEndowment.org/ArabReform

مشروع الديمقراطية وسيادة القانون هو جزء من برنامج السياسات العالمية الذي تطبّقه مؤسسة كارنيغي ويتطرق إلى التحديات التي تواجهها السياسات نتيجة الآليات المعولمة للتغيير الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي. يقرّ البرنامج أنّ العولمة، وعلى الرغم من أنها ظاهرة كونية في طبيعتها، تنتشر حول العالم بدرجات متفاوتة، فتولّد آثاراً شديدة الاختلاف، إيجابية وسلبية على السواء. ويركّز على دمج أجندة السياسة العالمية الناشئة بالمشاغل الأمنية التقليدية، ويسعى أيضاً إلى تعزيز الإدراك العام للعولمة.

لمزيد من المعلومات عن مشروع الديمقراطية وسيادة القانون الذي أطلقته مؤسسة كارنيغي، زوروا الموقع الآتي على الإنترنت www.CarnegieEndowment.org/democracy

أوراق كارنيغي

2006

71. المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟ (م. أوتواوي و م. رايلي)

69. الإصلاح في سوريا: التآرجح بين النموذج الصيني وتغيير النظام

68. المناهضة السعودية: تقويم الانفتاح السياسي الحالي (ع. حمزاوي)

67. الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي (ن. براون وع. حمزاوي وم. أوتواوي)

66. تقويم الإصلاح المصري (م. دان)

65. باكستان: عودة القومية البالوشية (ف. غرار)

64. لبنان: إيجاد طريق للعبور من المأزق إلى الديمقراطية (ج. شقير)

2005

63. مخاطر الإقصاء السياسي: المشكلة الإسلامية في مصر (ب. كودماني)

62. لماذا عجزت البلدان الأشدّ فقراً عن اللحاق بالركب؟ (ب. ميلانوفيك)

61. تشدّد قانوني بلا حدود؟ المساعدة الأميركية على نشر سيادة القانون في العالم العربي (د. مدنيكوف)

60. تعقيدات النجاح: الدور الأميركي في إصلاح سيادة القانون في روسيا (م. سبنس)

59. تقويم الإصلاح الفلسطيني (ن. براون)

58. الإصلاح القضائي في الصين: دروس من شنغهاي (ف. هونغ)

57. دروس ذهب هدرأ: مشكلات المساعدة الغربية على إصلاح القانون في البلدان الشيوعية السابقة (و. شانيل)

56. تقويم الإصلاح في الشرق الأوسط: كيف نعرف أنه إصلاح جوهري؟ (م. أوتاواي)

55. تعريفات متناقضة عن سيادة القانون: المضاعفات على ممارسي المهنة (ر. بلتون)

2004

54. العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا: المصالح والقيم - وجهة نظر أوروبية (ر. شويت)

53. الأحجية السياسية-الاقتصادية: الترابط بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (إ. بلين)

52. الإصلاح السياسي في العالم العربي: اهتياج جديد؟ (أ. هوثورن)

51. كمبوديا تسلك طريقاً جديداً نحو النمو الاقتصادي واستحداث الوظائف (س. بولاسكي)

50. دمج ترويج الديمقراطية في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط (م. دون)

49. الإسلاميون في العالم العربي: الرقصة حول الديمقراطية (غ. فولر)

48. الديمقراطية والقواعد الناخبة في العالم العربي (م. أوتاواي)

47. التنمية والاستثمار الخارجي: دروس من النظام المصرفي المكسيكي (ج. ستينفالد)

46. ردع النزاع في مضيق تايوان: نجاحات وإخفاقات برنامج إصلاح الدفاع وتحديثه في تايوان (م. سواين)

45. سعي أوروبا الملتبس إلى إصلاح الشرق الأوسط (ر. يونغز)

44. الديمقراطية الشرق الأوسطية: هل المجتمع الأهلي هو الجواب؟ (أ. هونثورون)

43. الشركات الصغيرة والسياسة الاقتصادية (أ. أسلون، س. جونسون)

42. حقوق المرأة والديمقراطية في العالم العربي (م. أوتاواي)

2003

41. ما وراء أرثوذكسية سيادة القانون: بديل التمكين القانوني (س. غولوب)

40. ترسيخ الروابط بين سياسة التجارة الأميركية وبناء الإمكانيات البيئية (ج. أودلي، ف. أولمر)

39. هل التدريجية ممكنة؟ اختيار استراتيجيا لترويج الديمقراطية في الشرق الأوسط (ت. كاروتز)

38. التحقق من نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية (ج. وولفستال، ف. ماكغولدريك، س. شيون)

37. التحرر مقابل الديمقراطية: فهم الإصلاح السياسي العربي (د. برومبرغ)

36. توسيع الاتحاد الأوروبي: النتائج المترتبة على بلدان "كومونولث الدول المستقلة" (أ. أسلون، أ. وورنر)

للحصول على لائحة كاملة ل"أوراق كارنيغي"، الرجاء زيارة الموقع الآتي على الإنترنت

www.CarnegieEndowment.org/pubs